



كلمة سلطنة عمان

أمام

الدورة العادية الحادية والستين

للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية

إلقاء

سعادة الدكتور بدر بن محمد بن زاهر الهنائي

سفير سلطنة عمان ومندوبها الدائم لدى

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

٢٠ سبتمبر ٢٠١٧م

- سعادة السفيرة ماريا كولنسون (Maria Collinson)

رئيسة الدورة العادية الحادية والستون للمؤتمر العام للوكالة

الدولية للطاقة الذرية

- معالي يوكيا أمانو، مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية

- أصحاب المعالي

- أصحاب السعادة

- أعضاء الوفود الكرام

يسعدني أن أتقدم إليكم، سعادة الرئيس، بإسم وفد بلادي سلطنة عمان وبإسمي الخاص، بأطيب التهاني بمناسبة انتخابكم رئيساً للدورة الحادية والستين للمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. كما أتوجه بالتهنئة أيضاً إلى كافة أعضاء مكتب المؤتمر الآخرين. ونحن على يقين بأنكم سوف تقودون أعمال مؤتمرننا هذا بكل حكمة واقتدار. ولا يسعني إلا أن أؤكد لكم من جديد استعداد وفد بلادي للتعاون معكم ومع باقي أعضاء مكتب المؤتمر ولمساندة مساعيكم لإنجاح أعمال هذه الدورة.

كما أتوجه من هذا المنبر بأحر التهاني إلى معالي يوكيا أمانو بمناسبة إعادة انتخابه كمدير عام للوكالة الدولية للطاقة الذرية لفترة جديدة، متمنياً له التوفيق والنجاح، مؤكداً له استعدادنا للتعاون معه. وإنه ليسعدني أن أرحب بانضمام غرينادا إلى عضوية الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

### سعادة الرئيس

من أجل الالتزام بالوقت المحدد فإنني سوف أسلط الضوء على بعض المواضيع فيما يتعلق بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

إن سلطنة عمان تسعى جادة، بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى تعزيز قدراتها لتوظيف التقنيات النووية للتصدي لكافة الأمراض المعدية منها والغير معدية. وبلا شك فإن المنتدى العلمي هذا العام حول "التكنولوجيا النووية وتطبيقاتها في المجال الصحي والوقاية من الأمراض والتشخيص والعلاج، سيوفر لنا نافذة للتعرف على آخر المستجدات والتقدم المُحرز في هذا المجال.

وفي هذا الإطار تم إنشاء مركزين للتصوير الجزيئي في مستشفيات في العاصمة مسقط وتشغيل مسرّع دائري لإنتاج النظائر المشعة

المُستخدمة في التصوير المقطعي البوزتروني وتركز الجهود حالياً في وضع نظام متكامل لإدارة الجودة في أقسام التصوير الإشعاعي التشخيصي، والطب النووي، والعلاج بالإشعاع في كِلا المستشفيات، وذلك في إطار مشروع للتعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وسوف يستمر هذا المشروع خلال الفترة القادمة ٢٠١٨-٢٠١٩م ليشمل مراكز التصوير المقطعي والمسرع الدائري. وسوف يتم تقييم نظام تسيير الجودة في هذه الأقسام من طرف خبراء الوكالة ابتداء من العام القادم وفقاً لمقاييس وإرشادات الوكالة.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير للوكالة على المساعدة التقنية التي تقدمها للسلطنة من أجل تحقيق التنمية المستدامة ولا سيما تلك المعتمدة ضمن برنامج الإطار الوطني ( Country Program Framework ) للفترة ٢٠١٨م-٢٠٢١م الذي تم اعتماده في سبتمبر ٢٠١٦م.

**سعادة الرئيس**

لقد شاركت السلطنة للمرة الثانية في الإجتماع الإستعراضي للأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي المنعقد خلال شهر

إبريل ٢٠١٧م وذلك منذ انضمامها إلى الاتفاقية في ٢٦ أغسطس ٢٠١٣م.

وتدعو سلطنة عُمان جميع الأطراف في الاتفاقية إلى ضرورة الإهتمام بالتحديات المتعلقة بتحسينات الأمان وتحقيق انسجام في خطط الطوارئ وتدابير التصدي لها.

كما أن سلطنة عمان تؤكد على الأهمية القصوى للإمتثال بالمبادئ المتضمنة في إعلان فيينا بشأن الأمان النووي، وأنه لا بد من مراجعة المعايير التقنية والمقاييس المناسبة التي تستخدمها الأطراف المتعاقدة لتطبيق هذه المبادئ، خلال الإجتماعات الإستعراضية القادمة للاتفاقية، وذلك للتأكد من التحسينات التي تُدخِلها الدول على أمان المحطات النووية.

إن سلطنة عمان، بصفتها دولة لا تمتلك منشآت نووية وليس لديها نية حالياً لبناء محطات نووية، تُشيد بالمبادرة التي قام بها رئيس الإجتماع الإستعراضي السابع لعقد جلسة خاصة لمناقشة التحديات التي تواجهها الدول التي لا تملك محطات نووية للإمتثال بالالتزامات اتفاقية الأمان النووي. ونحن نؤيد الإقتراح المنبثق عن الإجتماع الإستعراضي بأن تُنظّم الوكالة حلقات عمل وابتعاث خبراء لدعم

قدرات هذه الدول للمشاركة الكاملة في العملية الإستعراضية والإلتزام  
بمتطلبات الإتفاقية. كما نرى أنه ينبغي كذلك مراجعة النشرة  
الإعلامية (INFCIRC/572) التي تتضمن مبادئ توجيهية بشأن  
التقارير الوطنية المُقدّمة بموجب اتفاقية الأمان النووي وذلك لإعادة  
النظر في المعلومات التي يجب أن تقدمها الدول التي لا تمتلك  
منشآت نووية حتى لا يكون تحضير التقرير الوطني عبئاً على هذه  
الدول وأن يكون للتقرير قيمة إضافية وفائدة للدول التي تمتلك  
منشآت نووية.

#### سعادة الرئيس

لقد شهد العالم حدثاً تاريخياً في ٧ يوليو ٢٠١٧م عندما أقرت ١٢٢  
دولة معاهدة منع الأسلحة النووية وذلك بعد مفاوضات شاقة في  
الأمم المتحدة من أجل إيجاد صك مُلزم لمنع الأسلحة النووية. إن  
سلطنة عمان كانت من ضمن الدول التي صوتت لصالح هذه  
المعاهدة، تماشياً مع موقفها الداعي للتخلص من جميع أسلحة  
الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية. ونأمل  
أن تعمل هذه المعاهدة على تحقيق نزع حقيقي للسلح النووي

بالتزامن مع الجهود المبذولة في إطار معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونأمل أن تسهم هذه المعاهدة بالإضافة إلى الجهود المبذولة في جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية، وإخضاع جميع المنشآت النووية في المنطقة لرقابة وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وهناك حقيقة يجب علينا أن ندركها وهي أن الأمن والأمان في منطقة الشرق الأوسط لن يتحقق أي منها في ظل وجود تهديدات نووية قائمة. ولذا لا بد من العمل سوياً وبجد ومثابرة لإزالة تلك التهديدات من أجل أن يعم السلام والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره.

وفي الختام، أتمنى التوفيق والنجاح لمؤتمرنا هذا. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.